

المنطقة، وأخذاً في الاعتبار أن سوق إفريقيا يصل إلى نحو ١ مليار مستهلك، وتعتبر تكلفة العمالة بها أرخص من الدول الناشئة الأخرى والتي ارتفعت بشكل ملحوظ في السنوات الماضية. كما أكدت المناقشات ضرورة أن تستغل الدول الإفريقية هذه الفرصة لتحسين أوضاعها الداخلية ورفع كفاءة سياساتها ومؤسساتها لجذب الاستثمارات الأجنبية لتمويل التنمية بدول القارة وإخراجها من الفقر.

٣. دور وزير المالية بصفته رئيساً للجنة الدولية للشؤون النقدية والمالية بصندوق النقد الدولي

واصل الدكتور يوسف بطرس غالي وزير المالية الاضطلاع بمهام منصبه الدولي بصفته رئيساً للجنة النقدية والمالية بصندوق النقد الدولي والتي ترأسها في أكتوبر ٢٠٠٨ لمدة ثلاث سنوات تنتهي في أكتوبر ٢٠١١.

أ. اجتماعات اللجنة

عقدت اللجنة خلال عام ٢٠٠٩/٢٠١٠ ثلاثة اجتماعات رسمية برئاسة وزير المالية المصري، الأول في أكتوبر ٢٠٠٩ بإسطنبول والثاني في أبريل ٢٠١٠ بواشنطن، بجانب اجتماع الخريف الذي عقد على هامش الاجتماعات السنوية لصندوق النقد والبنك الدولي في واشنطن في أكتوبر ٢٠١٠.

وقد صدرت عن اللجنة قرارات مهمة بشأن التنسيق بين السياسات الاقتصادية للدول الأعضاء والأطر الرئيسية التي تنظم التخارج من السياسات الاستثنائية التي اتبعتها الدول للخروج من الأزمة العالمية، بجانب تعهد الدول بإتباع سياسات تحقق التوازن على مستوى الاقتصاد العالمي لتأمين استقراره. كما تعهدت الدول الأعضاء باتخاذ الخطوات والإجراءات اللازمة لرفع مستويات الرقابة المالية، ومساندة صندوق النقد الدولي فيما يستهدفه من إعداد خارطة تحد مصادر المخاطر الكبرى التي تهدد الاقتصاد الدولي واحتمالات انتقالها عبر الدول.

كما أكدت اللجنة، على أهمية قيام الدول الكبرى بالوفاء بكامل تعهداتها والتزاماتها تجاه الدول الأقل دخلاً، وبجانب الحفاظ على قوتها التصويتية داخل صندوق النقد الدولي حال التحرك في إعادة توزيع الحصص والقوة التصويتية داخل المؤسسة، كما شددت اللجنة على أهمية إصلاح أطر الحوكمة وتوزيع الحصص والقوة التصويتية داخل صندوق النقد فيما بين الدول الأعضاء بحيث تعكس المكانة الاقتصادية الفعلية لكل منها. وفي هذا السياق فقد تم الاتفاق على نقل جزء من الحصص إلى الدول النامية والأسواق الناشئة بما يعكس زيادة أهميتها النسبية في الاقتصاد العالمي، إلا أنه لا يزال الاتفاق على حجم هذه التغيرات قيد التفاوض.

وقد انتهى اجتماع الخريف للجنة في واشنطن العاصمة يوم ٩ أكتوبر ٢٠١٠، بإصدار بيان أوضح أن الاقتصاد العالمي يواصل التعافي بخطوات مطردة، وإن ظل هشاً وغير متكافئ فيما بين البلدان الأعضاء، وشددت اللجنة على التزام القوى بمواصلة العمل التعاوني لتأمين نمو قوي ومتوازن على أساس قابل للاستمرار، والعمل على تحقيق نمط أكثر توازناً للنمو العالمي، مع إدراك مسؤوليات بلدان الفائض وبلدان العجز، ومعالجة التحديات الناشئة عن حركات رؤوس الأموال الكبيرة والمتقلبة والتي يمكن أن تكون مربكة للاقتصاد. ورحبت اللجنة باتفاقية بازل الأخيرة التي تستهدف إدخال تحسينات كبيرة على جودة رأس المال المصرفي وزيادة حجمه، مع استحداث معيار عالمي للسيولة ونسبة محددة للرفع المالي. كما أشارت اللجنة إلى الإصلاحات الكبيرة التي أجرتها البلدان منخفضة الدخل في السنوات الأخيرة والتي أدت إلى حماية اقتصاداتها أثناء الأزمة.

التقرير السنوي

كما رحبت اللجنة بالإجراءات الصائبة التي اتخذها الصندوق للتكيف مع احتياجات البلدان الأعضاء أثناء الأزمة، وطالبت باتخاذ إجراءات إضافية عاجلة لتعزيز دور وفاعلية الصندوق كمؤسسة عالمية مختصة بالرقابة المالية الكلية والتعاون على مستوى السياسات. وحثت اللجنة الدول الأعضاء التي لم تعلن الموافقة بعد على إصلاح نظام الحصص والأصوات الذي تقرر في عام ٢٠٠٨ أن تبادر بإعلان هذه الموافقة، مؤكداً على تحقيق تقدم نحو إيجاد أرضية مشتركة فيما يخص مجالات الإصلاح الأساسية، وأنه جاري العمل على حل القضايا التي لا تزال معلقة بشأن حجم زيادة الحصص وعملية تحويل أنصبة الحصص بما يتوافق مع بيان اسطنبول الصادر في أكتوبر ٢٠٠٩، وتعزيز صوت وتمثيل الأسواق الصاعدة والبلدان النامية في المجلس التنفيذي للصندوق. وأيدت اللجنة القرار المتخذ بشأن تحويل تقييمات الاستقرار المالي التي تتم من خلال «برنامج تقييم القطاع المالي» إلى عملية إلزامية في سياق العمل الرقابي بالنسبة للبلدان ذات القطاعات المالية المؤثرة على النظام المالي.

وأشارت اللجنة إلى قيام الصندوق بإصلاح شامل لتسهيلاته المستخدمة في الإقراض مع مطلع الأزمة، ودعت اللجنة الصندوق إلى إجراء دراسات متعمقة تساعد في زيادة فاعلية السياسات التي تتيح إدارة التدفقات الرأسمالية.

وهذا من المقرر أن تعقد اللجنة اجتماعها الاعتيادي القادم في العاصمة واشنطن بتاريخ ١٦ إبريل ٢٠١١.

ب. اجتماعات مجموعة العشرين

تشارك مصر ممثلة في وزير المالية بصفته رئيس اللجنة النقدية والمالية بصندوق النقد الدولي في اجتماعات مجموعة دول العشرين والتي تضم بجانب الدول الكبرى عدداً من الأسواق الصاعدة التي يبلغ حجم مساهمتها مجتمعة نحو ٨٥٪ من حجم الاقتصاد العالمي.

وانطلاقاً من أهمية التعاون والعمل المشترك بين المؤسسات المالية الدولية بهدف تطوير مؤسسات وأنظمة نظام الاقتصاد العالمي، عقد في إبريل ٢٠١٠، ولأول مرة، اجتماع مشترك بين وزراء مالية مجموعة العشرين ووزراء المالية ومحافظي البنوك المركزية من أعضاء اللجنة النقدية والمالية لصندوق النقد الدولي برئاسة مشتركة بين الدكتور يوسف بطرس غالي بصفته الدولية ووزير مالية كوريا الجنوبية بصفته ممثلاً للدولة الرئيس لمجموعة العشرين في دورتها الحالية.

وقد أكدت قمة مجموعة العشرين خلال اجتماعها الأخير في يونيو ٢٠١٠ استمرارها في مساندة الدول النامية لتحقيق أهداف التنمية الألفية بما في ذلك تقديم مساعدات لها لتنمية التجارة، والإعفاء من الديون، خاصة بالنسبة للدول الإفريقية في جنوب الصحراء. كما أكدت مجموعة دول العشرين التزامها بمساندة مبادرة الأمن الغذائي التي تم إطلاقها خلال اجتماعات مجموعة الثمانية بأكويلا في إيطاليا خلال يوليو ٢٠٠٩، والتي تتضمن إنشاء صندوق لتمويل الغذاء يشرف عليه البنك الدولي وتبلغ موارده المبدئية نحو ١٥ مليار دولار، وذلك لمساندة الدول ذات الدخل المنخفض في مواجهة تقلبات الأسعار العالمية للغذاء.